

Distr.
GENERAL

E/CN.17/1993/11
1 June 1993
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



اللجنة المعنية بالتنمية المستدامة

الدورة الأولى

١٤ - ٢٥ حزيران/يونيه ١٩٩٣

البند ٧ من جدول الأعمال المؤقت*

الالتزامات المالية الأولية، والتدفقات والترتيبات المالية
لأعمال مقررات مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة
والتنمية من جميع مصادر وآليات التمويل المتاحة، بما في
ذلك المصادر والآليات المشار إليها في الفقرة ٢٣ - ١٤
من جدول أعمال القرن ٢١

تقرير الأمين العام

موجز

سيطلب تنفيذ برامج التنمية المستدامة الواردة في جدول أعمال القرن ٢١ توفير موارد مالية جديدة وإضافية للبلدان النامية. واستجابة لطلب الجمعية العامة الوارد في قرارها ١٩١/٤٧ يقدم هذا التقرير معلومات عن الالتزامات المالية الأولية، والتدفقات والترتيبات المالية لأعمال مقررات مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية من جميع مصادر وآليات التمويل المتاحة. ويحلل التقرير الاتفاق المتعلق بالتغذية العاشرة للمؤسسة الانمائية الدولية. ثم يتطرق إلى مرفق البيئة العالمية ويناقش مختلف المسائل المتصلة بإعادة تشكيله والحاجة إلى تغذيته. ويناقش التقرير أيضا مسألة عدد من التطورات الأخيرة المتعلقة بالمسألة المعقدة وهي تعزيز تدفق رأس المال الرسمي ومن القطاع الخاص على البلدان النامية. وتناقش أيضا التطورات الأخيرة المتعلقة بالتخفيف من عبء الدين.

ويختتم التقرير بتقييم للتقدم المحرز حتى الآن فيما يتعلق بالتمويل المقدم لجدول أعمال القرن ٢١ ويقدم عددا من الاقتراحات المتصلة بالأعمال المقبلة للجنة المعنية بالتنمية المستدامة في هذا المجال الهام.

المحتويات

<u>الصفحة</u>	<u>الفقرات</u>	
٣	١ - ٣	مقدمة
٣	٩ - ٤	أولا - التغذية العاشرة للمؤسسة الإنمائية الدولية
٥	٣٩ - ١٠	ثانيا - مرفق البيئة العالمية: إعادة التشكيل والتغذية
٦	٢٨ - ١٧	ألف - إعادة تشكيل المرفق البيئي العالمي
٩	٣٩ - ٢٩	باء - تغذية المرفق البيئي العالمي
١١	٤٧ - ٤٠	ثالثا - التدفقات الرأسمالية الخاصة والرسمية
١٣	٥٣ - ٤٨	رابعا - تخفيف الدين
١٤	٦١ - ٥٤	خامسا - النتائج والتوصيات

مقدمة

١ - كان مما طلبته الجمعية العامة، في قرارها ١٩١/٤٧، إلى الأمين العام أن يعد للدورة الموضوعية الأولى للجنة المعنية بالتنمية المستدامة تقارير تتضمن معلومات ومقترحات، حسب الاقتضاء، بشأن مسائل من بينها الالتزامات المالية الأولية، والتدفقات والترتيبات المالية لإنفاذ مقررات مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية من جميع مصادر وآليات التمويل المتاحة. ويقدم هذا التقرير استجابة لذلك الطلب.

٢ - وقد ورد بالتحديد في الفصل ٣٣ من جدول أعمال القرن ٢١^(١) أنه ينبغي أن يقدم التمويل لجدول أعمال القرن ٢١ وسائر النتائج التي يسفر عنها المؤتمر بطريقة تزيد إلى أقصى حد من توافر الموارد الجديدة والاضافية وتستخدم جميع مصادر وآليات التمويل المتاحة، وقد أورد قائمة، في هذا الصدد، تشمل ما يلي: (أ) المصارف والصناديق الانمائية المتعددة الأطراف، بما فيها المؤسسة الانمائية الدولية والمصارف الانمائية الاقليمية ودون الاقليمية ومرفق البيئة العالمية؛ (ب) الوكالات المتخصصة ذات الصلة بخلاف هيئات الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى؛ (ج) المؤسسات المتعددة الأطراف لبناء القدرات والتعاون التقني؛ (د) برامج المساعدة الثنائية؛ (هـ) تخفيف الديون؛ (و) التمويل من القطاع الخاص عن طريق المنظمات غير الحكومية. وذكر الفصل أيضا بالتحديد أنه ينبغي تشجيع الاستثمار واستكشاف طرق التمويل الابتكاري. ويقدم هذا التقرير معلومات عن آليات التمويل هذه، بيد أن المعلومات المتصلة بأنشطة الوكالات المتخصصة بخلاف هيئات الأمم المتحدة والمؤسسات المتعددة الأطراف لبناء القدرات والتعاون التقني تقدم في تقارير أخرى يجري تقديمها في نفس الوقت. (انظر الوثيقتين E/CN.17/1993/8 و E/CN.17/1993/10 فضلا عن الأجزاء ذات الصلة من تقرير مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة الانمائي عن دورته الأربعين).

٣ - وفيما يتعلق بالتمويل من القطاع الخاص وأنشطة المنظمات غير الحكومية والاستثمار والتمويل الابتكاري المتصلة بالتحديد بأهداف جدول أعمال القرن ٢١ فإن تعقيد المشكلة وعدم توفر موارد معلومات مركزية لم يسمح بجمع المعلومات بطريقة منتظمة. وفيما يتعلق بالمصارف الانمائية الاقليمية ودون الاقليمية فإن المعلومات المتسلمة كانت غير كافية لأغراض التحليل في هذا التقرير.

أولا - التغذية العاشرة للمؤسسة الانمائية الدولية^(٢)

٤ - بحلول نهاية حزيران/يونيه ١٩٩٣، سيكون قد جرى الالتزام بالموارد المتاحة للمؤسسة الانمائية الدولية أثناء التغذية التاسعة. واختتمت عملية التغذية العاشرة بالاتفاق التالي: تزويد المؤسسة الانمائية الدولية، للفترة من ١ تموز/يوليه ١٩٩٣ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٦ بتغذية عاشرة بمبلغ ١٣ بليوناً من حقوق السحب الخاصة. وعندما تضاف هذه المبالغ إلى الالتزامات المسبقة نظير عمليات السداد المقبلة من جانب المقترضين من المؤسسة الانمائية الدولية فإن هذا سيسمح بسلطة إلزام قدرها ١٥,٥ مليون من حقوق السحب الخاصة. ومن المرجح أن يزداد هذا المبلغ كذلك بالتحويل من الدخل الصافي من البنك الدولي للإنشاء

والتعمير الذي وافق عليه مجلس محافظي البنك. وستعزز هذه التغذية قدرة المؤسسة الانمائية الدولية على الاستجابة لجدول أعمال القرن ٢١.

٥ - وبالنسبة للفترة المقبلة، تقرر أن تواصل المؤسسة الانمائية الدولية تقديم دعمها للتنمية الاقتصادية في أفقر البلدان عن طريق استمرار التركيز على الحد من الفقر، والتكيف والنمو الاقتصادي وحماية البيئة وتحسينها. وتتفق هذه المجالات الثلاثة تماما مع أولويات جدول أعمال القرن ٢١.

٦ - وفيما يتعلق بالحد من الفقر، من المقرر أن تعد عمليات تقييم للفقر في البلدان لجميع المستفيدين الرئيسيين من المؤسسة الانمائية الدولية بحلول نهاية عام ١٩٩٤، وذلك بمشاركة الحكومات، وستدمج عمليات التقييم تلك في استراتيجيات المساعدة القطرية للمؤسسة الانمائية الدولية وتنظر فيها اجتماعات لفريق استشاري واتحاد المعونة. وفي هذا الصدد، فإن نفقات القطاع الاجتماعي ستتمتع بالحماية وستنظم شبكات أمان اجتماعي لأكثر الفئات المستضعفة في إطار عملية التكيف الاقتصادية، وتشجع المؤسسة الانمائية الدولية على أن تدرج تدابير محددة للحد من الفقر في تصميم برامج التكيف كلما كان ذلك ممكنا. وتتسم عمليات التدخل المتصلة بالفقر هذه بأهمية خاصة في البلدان التي تمر بمرحلة انتقال إلى اقتصادات أكثر توجهها نحو السوق. وسيزداد تركيز المؤسسة الانمائية الدولية على الفقر مع التشديد على إقراض القطاع الاجتماعي والاستثمارات التي تستهدف مواجهة الفقر. ومن المقرر رصد الحد من الفقر عن طريق استخدام مؤشرات مناسبة، ومن المقرر أيضا تقييم نتائج سياسات الحد من الفقر. ومن المقرر إيلاء أهمية خاصة لمجالي دور المرأة في التنمية والتخطيط الاقتصادي بوصفهما مفتاحين للاستخدامات الفعالة لبرامج الحد من الفقر. ومن المقرر التوسع في الدعم المقدم لتنظيم الأسرة والخدمات الاجتماعية المقدمة للمرأة، بما في ذلك تعليم الفتيات. ومن المقرر زيادة الدعم المقدم للبرامج السكانية وتنظيم الأسرة نظرا لأن المعدلات المرتفعة للنمو السكاني تمثل تحديا رئيسيا لاستدامة الجهود الانمائية وتحد من نطاق الخيارات المتاحة أمام سكان أفقر البلدان.

٧ - وفيما يتعلق بالتكيف والنمو الاقتصادي، فإن البرنامج الرئيسي هو الجمع بين الاصلاحات السياسية وبناء القدرات المؤسسية في الوقت الذي يجري فيه، كما لوحظ أعلاه بناء شبكات الأمان الاجتماعي. ويتضح التركيز الإضافي على الحد من النفقات العامة غير المتصلة بالتنمية بما في ذلك النفقات العسكرية؛ وتشجيع الاستثمار؛ والحد من القيود المفروضة على خدمة الدين بالنسبة للبلدان التي تمر بمراحل التكيف (عن طريق المعاملة التساهلية للديون الرسمية واستخدام مرفق تخفيض الديون لتمويل عملية إعادة شراء الديون التجارية)؛ وحفز الاستثمار من القطاع الخاص عن طريق زيادة الاقراض للبنية الأساسية والمساعدة في تطوير أطر اقتصادية وتنظيمية وحوافز داعمة، فضلا عن التوجيه الجيد لتنفيذ السياسات الاقتصادية السليمة.

٨ - وفيما يتعلق بالاستدامة البيئية، تشكل سياسات وبرامج الحد من الفقر المذكورة أعلاه أول عنصر من عناصر استراتيجية المؤسسة الانمائية الدولية. أما سياسات بناء القدرات والاستثمارات الموجهة لحماية

البيئة وتحسينها والتي تشكل العنصر الثاني من الاستراتيجية فيجري تكثيفها عن طريق الأنشطة التي تضطلع بها المؤسسة الانمائية الدولية. ويجري تقديم المساعدة للمقترضين في إعداد خطط العمل البيئية عن طريق عملية مشاركة لتشجيع التوصل إلى توافق وطني في الآراء بشأن تلك الخطط: ومن المقرر إدماج خطط العمل البيئية في الحوار السياسي واستراتيجيات المساعدة القطرية. ويجري الاضطلاع بعمليات تقييم بيئية في بداية دورة تصميم المشروع، ويطلب من المقترضين التشاور مع المجموعات والمنظمات غير الحكومية التي تتضرر من الآثار البيئية للمشروع. ويجري بذل الجهود لتحسين صحائف البيانات وزيادة توحيدها. وفي مجال الأحراج يلزم أن تكون الاستثمارات في مجال الأحراج جزءاً من استراتيجية المقترض للاستخدام المستدام وحفظ موارد الغابات، ولم يعد يقدم تمويل قطع الأشجار على أساس تجاري في الغابات الاستوائية الرطبة أساساً. وينصب التركيز الآن على تقديم المساعدة إلى الحكومات من أجل بناء القدرات لإدارة الأحراج إدارة مستدامة. وتقدم التوجيهات الجديدة إرشادات أوضح بشأن المشاريع التي تشترك فيها الشعوب الأصلية وإعادة التوطين غير الطوعية والإدارة الزراعية ويجري إصدار ورقات سياسة فيما يتعلق بالموارد المائية والطاقة ومختلف جوانب الزراعة. ويجري زيادة مشاركة المنظمات غير الحكومية في تصميم وتنفيذ المشاريع، ولاسيما تلك ذات الأثر البيئي الكبير زيادة كبيرة. ويتوخى حالياً إنشاء مرفق للمشاريع الصغيرة كي يركز على المبادرات البيئية وعلى جماعات الوصول إلى المناطق النائية من قبيل المنظمات غير الحكومية والمؤسسات الصغيرة.

٩ - ولا يتوقع لدى تنفيذ الأنشطة الواردة إجمالاً أعلاه أن تتجاوز حصة الموارد المخصصة للإقراض لأغراض التكيف ٣٠ في المائة، كي يمكن مواصلة التركيز على الحد من الفقر وحماية قاعدة الموارد الطبيعية. ويجري التشديد على أهمية التنسيق بين أنشطة المؤسسة الانمائية الدولية مع الدعم الثنائي ومرفق التكيف الهيكلي المعزز التابع لصندوق النقد الدولي.

ثانياً - مرفق البيئة العالمية: إعادة التشكيل والتغذية^(٣)

١٠ - إن القصد من مرفق البيئة العالمية هو توفير تمويل إضافي من المنح والموارد التساهلية لتحقيق فوائد متفق عليها للبيئة العالمية. ويمول المرفق الأنشطة في أربعة مجالات مركزية: الاحترار العالمي، والتنوع البيولوجي، ونضوب الأوزون، والمياه الدولية. وتشمل الاتفاقيات الدولية المجالات الثلاث الأولى.

١١ - وقد أنشئ مرفق البيئة العالمية لمرحلة تجريبية مدتها ثلاث سنوات بموجب قرار البنك الدولي للإنشاء والتعمير رقم ٥/٩١ (آذار/مارس ١٩٩١). وفي أعقاب ذلك، أيد مجلساً إدارة برنامج الأمم المتحدة الانمائي، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة هذا الإنشاء (أيار/مايو ١٩٩١). ووافق الرؤساء التنفيذيون لهذه الهيئات الثلاث، المعروفة بهيئات التنفيذ، على إجراءات التشغيل (تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩١).

١٢ - وفي أثناء هذه المرحلة التجريبية، يعمل مرفق البيئة العالمية بتوجيه سياسي جماعي من المشاركين فيه أي الدول التي ساهمت في المرفق أو أعربت عن اعتزامها القيام بذلك. ويستعرض المشاركون في

مرفق البيئة العالمية في كل اجتماع من اجتماعاتهم العادية ويؤيدون عموماً شرائح متتالية من برامج العمل التي اشتركت في إعدادها الوكالات المنفذة والتي يقدمها رئيسها إلى الاجتماع. وفيما يتعلق باستعراض هذا البرنامج يجوز للمشاركين أن يعلقوا على مشاريع محددة في برنامج العمل.

١٣ - ولدى الاضطلاع بالمهمتين المتمثلتين في التوجيه السياسي واستعراض البرامج، يتلقى المشتركون في المرفق البيئي العالمي (GEF) الدعم من قبل فريق استشاري علمي وتقني (STAP)، وهو يتألف من ١٦ عضواً مستقلاً. وقد قام الفريق بوضع معايير للاستحقاق والأولويات فيما يتعلق بالمشاريع التي تدرج في برنامج عمل المرفق البيئي العالمي. وهو يقوم أيضاً باستعراض بعض المشاريع التي تقدمها الوكالات المنفذة وبإسداء النصح بشأن مسألة تمشيها مع معايير وأولوياته.

١٤ - ولا تزال المسؤولية عن المشاريع التي تدرج في برنامج عمل المرفق البيئي العالمي تقع على عاتق الوكالات المنفذة المعنية. وتُسند هذه المسؤولية وفقاً لتقسيم للعمل متفق عليه حسب أنواع المشاريع. وتشكل الوكالات الثلاث، بالإضافة إلى مدير المرفق البيئي العالمي، لجنة التنفيذ، التي تقوم بإقرار المشاريع التي تدرج في برنامج عمل المرفق.

١٥ - ويؤدي رئيس اجتماعات المشتركين في المرفق البيئي العالمي دوراً رئيسياً يتمثل في تيسير نظام المرفق، وهو يتلقى الدعم من مدير المرفق وموظفيه.

١٦ - وتبلغ الموارد المتاحة للمرحلة النموذجية للمرفق البيئي العالمي ومدتها ثلاث سنوات نحو ٨٨٠ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة في الصندوق الأساسي و ٣٥٠ مليون دولار في شكل ترتيبات تمويلية ثنائية، وبالتالي يبلغ المجموع ١ ٢٣٠ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة. وقد تخلى المشتركون في المرفق البيئي العالمي عن مبدأ من المبادئ التوجيهية الأولية وهو يتعلق بتخصيص أموال الصناديق الأساسية فيما بين المجالات المحورية الأربع. وكان برنامج عمل المرفق البيئي العالمي، بصيغته التي كان عليها في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢، وقت تقديم الشريحة الرابعة من المشاريع، يضم ٩٦ مشروعاً بلغت قيمتها ٧٠٠ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة.

ألف - إعادة تشكيل المرفق البيئي العالمي

١٧ - إن جدول أعمال القرن ٢١، والاتفاقية الإطارية بشأن تغيير المناخ، واتفاقية التنوع البيولوجي، والوثيقة المعنونة "المرحلة النموذجية وما بعدها"، التي وافق عليها المشتركون، تدعو جميعها إلى إعادة تشكيل المرفق البيئي العالمي وتوصي، بالاشتراك العالمي في إدارته؛ وبالوضوح واعتماد نظام ديمقراطي فيما يتعلق بإتخاذ القرارات؛ إلى تمثيل البلدان النامية والبلدان المتقدمة النمو تمثيلاً عريض القاعدة ومتوازناً ومنصفاً في إدارة المرفق وتوجيهه؛ وباتباع نظام يكفل التمثيل المتوازن والمنصف لمصالح البلدان النامية ويعطي جهود التمويل التي تبذلها البلدان المانحة ما تستحقه من الوزن. وجرى التسليم بسيادة كل اتفاقية

فيما يتعلق بإتخاذ القرارات بشأن السياسة العامة والأولويات البرنامجية، ومعايير الاستحقاق والمبادئ التوجيهية المتعلقة بصياغة المشاريع التي تتعلق بالأنشطة في مجال اختصاص كل منها.

١٨ - وقد أفضت العملية التي أبتدرت بهذه الاتجاهات السياسية إلى صياغة اقتراحات شاملة سوف تبحث في الاجتماع الخامس للمشاركين في المرفق، المزمع عقده في بكين، الصين، في الفترة من ٢٦ إلى ٢٨ حزيران/يونيه ١٩٩٣.

١٩ - ومحور هذه الاقتراحات هو الهدف المتمثل في تحقيق التوازن وتعددية المصالح الكامنة في الاشتراك العالمي، وضرورة إعطاء جهود التمويل التي يبذلها المانحون الوزن الذي تستحقه، على حد سواء، وذلك في عملية تقوم على الوضوح والتوازن والإنصاف.

٢٠ - وتتمثل العناصر الرئيسية لإعادة التشكيل في ما يلي:

(أ) إنشاء جمعية للمشاركين (PA) ووضع الأصول الإجرائية لمداولاتها وعملية اتخاذ القرارات فيها؛

(ب) إقامة روابط رسمية بين مؤتمر الأطراف (COPs) في الاتفاقيات وجمعية المشاركين.

٢١ - وكما حدث في الماضي، ورهنا بما يسفر عنه التقييم المستقل الجاري للمرحلة النموذجية، فإن عمل جمعية المشاركين سوف ييسره الشخص الذي يتولى الرئاسة مدعوما بأمانة تتألف من موظفين يأتون من جميع الوكالات المنفذة الثلاث. وسوف تتلقى جمعية المشاركين مساعدة في عملها في شكل مشورة يسديها لها الفريق الاستشاري العلمي والتقني. وسوف يعاد تشكيل هذا الفريق وتكوينه بهدف توسيع نطاق قدراته المتعددة التخصصات. وسوف يجتمع رؤساء الوكالات المنفذة دوريا لاستعراض الاستراتيجية المؤسسية ولمناقشة الوسائل الكفيلة بتيسير التعاون فيما بين الوكالات. وستواصل لجنة التنفيذ (IC)، وهي تتألف من المنسقين التابعين للوكالات وموظفين أقدم آخرين، التركيز على السياسة الداخلية، وتخطيط البرامج، وصياغة برنامج العمل. وسوف يجري تنفيذ المشاريع من قبل الحكومات ووكالات منظومة الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص، والشركاء الذين يتألفون من أي مجموعة من هذه الهيئات.

٢٢ - وسوف تقوم جمعية المشاركين بدور الهيئة الإدارية للمرفق البيئي العالمي. وسوف يعاد تشكيلها لمراعاة الاشتراك العالمي بحيث لا تحدد مسبقا رسوم العضوية، وسوف تؤدي مهامها بموجب نظام تأسيسي يستهدف تحقيق الكفاءة وفعالية المداولات. وسوف تتخذ القرارات داخل جمعية المشاركين في الأساس بتوافق الآراء. وسوف يوضع نظام للتصويت يكون متفقا عليه بغية حسم القضايا التي لا يتسنى التوصل إلى توافق في الآراء بشأنها.

٢٣ - وقد تم الاتفاق على عدد من المبادئ التي تسترشد بها جمعية المشتركين في اتخاذ القرارات وهي تشمل ما يلي:

(أ) التمثيل المنصف والمتوازن؛

(ب) إجراءات الوضوح؛

(ج) البساطة والمرونة؛

(د) الاشتراك العالمي.

٢٤ - وسوف يجري تكوين جمعية المشتركين على أساس الدوائر الانتخابية من أجل تيسير المداولات. ويقتضي ذلك الاتفاق بين مجموعات المشتركين. ومن المتوقع أن يتم تشكيل نحو ٣٠ دائرة انتخابية. وتتجه النية الى التوزيع التالي:

(أ) ستمثل البلدان النامية في جمعية المشتركين بـ ١٥ (٥٠ في المائة) على الأقل من الدوائر الانتخابية؛

(ب) وستؤخذ بقية الممثلين في جمعية المشتركين من البلدان المتقدمة النمو، والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقال، وبلدان أخرى.

٢٥ - ويمكن أن تؤخذ العوامل التالية في الاعتبار لدى تحديد ممثلي الدوائر الانتخابية الذين سيشتركون في جمعية المشتركين باسم تلك الدوائر:

(أ) التوازن الاقليمي والجغرافي وكذلك المناخ والتنوع البيولوجي والموارد الطبيعية والهيكل الاقتصادية؛

(ب) الأثر المحتمل على البيئة العالمية؛

(ج) الضعف إزاء آثار تغير المناخ؛

(د) حجم الاقتصادات (الناج المحلي الاجمالي) ومستوى التمويل المتاح للمرفق البيئي العالمي.

٢٦ - ويولى اعتبار كذلك لاجتماعات جمعية المشتركين التي يتوقع أن تحضرها جميع البلدان.

٢٧ - ومن حيث المبدأ سوف تتخذ القرارات بتوافق الآراء. وحينما يتعذر التوصل الى توافق في الآراء، حتى بعد اتخاذ مختلف التدابير التي قد يؤذن لرئيس المرفق البيئي العالمي باتخاذها، سيكون من الضروري تنظيم تصويت.

٢٨ - وسيكون التصويت متميزا عن عضوية الدوائر الانتخابية. وفيما يتعلق بنظام التصويت، اقترح خيار جديد لكي ينظر فيه آخر اجتماع لاعادة التشكيل، وهو، نظام الأغلبية المزدوجة، الذي تقتضي فيه القرارات الحصول على أغلبية من جميع البلدان المشتركة في المرفق البيئي العالمي وعلى أغلبية تقوم على جميع المساهمات المالية في الصندوق الأساسي المرفق البيئي العالمي، على حد سواء؛ وذلك بالاضافة الى الخيارات التي سبق أن اتجهت النية اليها فيما يتعلق بالحالة التي لا يبرز فيها توافقا في الآراء. وقد تختلف الأغلبية تبعا لنوع القرار المراد التصويت عليه.

باء - تغذية المرفق البيئي العالمي

٢٩ - من المتوقع أن تكون معظم الأموال المتاحة للمرفق البيئي العالمي فيما يتعلق بمرحلته النموذجية مخصصة بكاملها بحلول حزيران/يونيه ١٩٩٤. فقد اتفق المانحون المحتملون في اجتماع عقد في روما في آذار/مارس ١٩٩٣ على العمل من أجل الفراغ من مفاوضات التغذية بحلول كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣، شريطة أن يكون المرفق البيئي العالمي قد أعيد تشكيله على النحو المناسب وأنجز تقييم المرحلة النموذجية.

٣٠ - ومن المقرر عقد اجتماع التغذية الرسمي الأول في بكين، الصين، يوم ٢٥ أيار/مايو ١٩٩٣. ولا يزال يتعين حسم بعض الجوانب الهامة للتغذية، خاصة حجمها والمدة التي سوف تستخدم خلالها الموارد. والهدف من البرنامج الجديد للمرفق البيئي العالمي هو أن يخدم، الى حد كبير، اتفاقية الأمم المتحدة الاطارية بشأن تغير المناخ واتفاقية التنوع البيولوجي. وبالتالي توجد ضرورة لتنسيق ولايته واستخدام الأموال مع بدء سريان اتفاقيات مؤتمر الأطراف وهي الاتفاقيات التي تحدد السياسات العامة والأولويات البرنامجية ومعايير الاستحقاق لآليات التمويل فيما يتصل بتلك الاتفاقيات. ومن المتوقع أن يعقد الاجتماع الأول لمؤتمر الأطراف في عام ١٩٩٥.

٣١ - وأوصى المشتركون، في اقتراح قدم الى اجتماع بكين، بأن يبدأ البرنامج الجديد (المرفق البيئي العالمي الثاني) في تموز/يوليه ١٩٩٤ وأن تقسم عملياته إلى مرحلتين.

٣٢ - وستكون المرحلة الأولى انتقالية، تشمل المرحلة التي تسبق انعقاد مؤتمر الأطراف في وقت ما في عام ١٩٩٥. وخلال هذه المرحلة ستظل مستويات الالتزام للمرفق البيئي العالمي حوالي متوسط المرحلة النموذجية. وسيدخل المرفق البيئي المرحلة الثانية في وقت ما عقب بدء سريان الاتفاقيات، حينما تكون معظم الأموال قد التزم بها. ومن ثم يقوم مؤتمر الأطراف بتوجيه عمليات المرفق البيئي العالمي. ومن حيث الحجم، اقترح في الوقت الحاضر نطاق للسحب من حقوق السحب الخاصة بمقدار ٢ - ٣ بلايين، يعادل ٢,٨

الى ٤,٢ بلايين دولار من دولارات الولايات المتحدة لكي ينظر فيه المانحون. وسوف تتراوح المدة الزمنية من ثلاث الى خمس سنوات، تبعاً لما اذا كانت التغذية أقرب الى بليونين أو ٣ بلايين من حقوق السحب الخاصة.

٣٣ - وبما أن الاتفاقيات لن تدخل طور النفاذ وبما أن مؤتمر الأطراف لم ينعقد بعد، فسوف يلزم تضمين قرارات التغذية بعض المرونة لتمكين المرفق البيئي العالمي من الاستجابة للأولويات حسبما حددت في الاتفاقيات.

٣٤ - وسوف تتيح هذه المرحلة للمرفق البيئي العالمي إمكانية المحافظة على زخم المرحلة النموذجية، مما يتيح إمكانية عدم تخصيص الجزء الأكبر من الأموال الآتية من التغذية إلا بعد أن تكون اتفاقيات الأطراف قد دخلت طور النفاذ. وفي الوقت ذاته، فإن من شأن ذلك أن يتيح إمكانية الإعداد الأولي للمشاريع والأنشطة قبل أن يدخل المرفق البيئي العالمي مرحلته الثانية. وينبغي بدء الإعداد لمشاريع المساعدة التقنية والاستثمار بوقت كبير قبل هذه المرحلة، وذلك نظراً لفترة الإعداد المكثف للمشاريع وهي تمتد من ١٢ الى ١٨ شهراً. وسوف تتخذ قرارات التمويل الأولية داخل المرفق البيئي العالمي بشأن المشاريع التي جرى إعدادها أثناء المرحلة النموذجية. وسوف يراعى في عملية إعداد المشاريع أي توجيه ينبثق عن الهيئات المؤقتة للاتفاقيات خلال المرحلة الأولى من المرفق البيئي العالمي الثاني.

٣٥ - وسوف تستمر موارد المرفق البيئي العالمي الثاني في دعم المجالات المحورية الأربع التي يجري تمويلها حالياً من المرحلة النموذجية وهي: الاحترار العالمي والتنوع البيولوجي والمياه الدولية واستنزاف طبقة الأوزون. وإلى الحد الذي تتصل فيه مسألتا تدهور التربة، وهما في الأساس التصحر وإزالة الغابات، بالمجالات الأربع هذه، فستكونان مستحقتين للتمويل.

٣٦ - من شأن تغذية مرفق البيئة العالمية أن تساعد في:

(أ) دعم اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ واتفاقية التنوع البيولوجي، وكذلك القيام بدور تكميلي في دعم بروتوكول مونتريال المتعلق بالمواد المستنفدة لطبقة الأوزون؛

(ب) المساعدة في بناء القدرات في البلدان النامية لمعالجة المسائل المتعلقة بالسياسات والبرامج الناشئة عن التزام تلك البلدان بالاتفاقيتين؛

(ج) الاضطلاع بدور مستمر في تسهيل وإدخال التكنولوجيات الجديدة السليمة بيئياً في بلدان العالم النامي؛

(د) تحقيق المستوى والقدرة الادارية اللازمة للمساهمة بفعالية في حل المشاكل البيئية العالمية التي أنيطت بمرفق البيئة العالمية مسؤولية معالجتها.

٣٧ - سيوفر مرفق البيئة العالمية الثاني، التمويل لأربعة أنواع واسعة من الأنشطة تقوم على أهداف اتفاقية التنوع البيولوجي واتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ والالتزامات الناشئة عنهما، بالإضافة إلى الدروس المستفادة من المرحلة التجريبية والمعرفة المكتسبة والخبرة الفنية المكتسبة من برنامج الأمم المتحدة للبيئة والأفرقة الاستشارية عن كيفية معالجة المشاكل البيئية العالمية على نحو فعال؛ ورهنا بتوفر التوجيه من مؤتمر الأطراف. وسيشمل ذلك: بناء القدرات، وإجراء الدراسات، ووضع الاستراتيجيات وإجراء عمليات الحصر على الصعيد الوطني، وتنفيذ المشاريع الابتكارية والمشاريع الاستثمارية. وبالإضافة إلى ذلك يمكن استخدام برنامج المنح الصغيرة في دعم النهج الابتكارية التي تقوم بتصميمها المجتمعات المحلية والمنظمات غير الحكومية.

٣٨ - تمثل هذه الأنواع الأربعة من الأنشطة معا، طريقة شاملة وفعالة لتعزيز قدرة البلاد على وضع وتنفيذ استراتيجيتها لتحقيق أهداف الاتفاقية. ويمكن تخصيص بعض الأموال أيضا لتطبيق أساليب البحث الجديدة على أنشطة مرفق البيئة العالمية ولا سيما لتحسين الأسس العلمية لاختيار المشاريع وتصميمها من قبل المرفق.

٣٩ - وربما يتفاوت مزيج هذه الأنشطة بدرجة كبيرة على نطاق الأهداف العالمية. ولكن يتوقع أن تستخدم معظم هذه الأموال في دعم الأنشطة المتعلقة بتغير المناخ والتنوع البيولوجي. وفيما يتعلق بحماية طبقة الأوزون فيمكن لمرفق البيئة العالمية أن يمول جهود بناء القدرات والاستثمارات في البلدان الموقعة على الاتفاقية فقط والتي لا تتمتع بأهلية التمويل الذي يقدمه الصندوق المؤقت المتعدد الأطراف لتنفيذ بروتوكول مونتريال. وفي مجال المياه الدولية يمكن لمرفق البيئة العالمية الثاني أن يقدم بعض الدعم للبلدان التي التزمت بالفعل خلال المبادرات والاتفاقات العالمية والاقليمية القائمة بتحسين إدارة هذا المورد الحيوي.

ثالثا - التدفقات الرأسمالية الخاصة والرسمية

٤٠ - تعتبر التدفقات الرأسمالية الخارجية بدرجة كافية، عاملا خارجيا رئيسيا يؤثر في الإمكانيات الانمائية للبلدان النامية. وتعتبر التدفقات الرسمية عاملا مكملا مهما للتدفقات الرأسمالية الخاصة.

٤١ - رغم أنه لا تتوفر تقديرات لتدفقات المساعدة الانمائية الرسمية لعام ١٩٩٣ فلا يتوقع حدوث تغير حاد في الاتجاه الذي سارت عليه في السنوات الأخيرة، على الأقل حتى الآن. وفي إطار ذلك الاتجاه ارتفعت القيمة الاجمالية للمساعدة الانمائية الرسمية بالقيمة الدولارية فبلغت ٦٠ بليون دولار تقريبا في عام ١٩٩٢. لكن هذا المبلغ يعكس تفاوتات بالقيمة الفعلية.

٤٢ - وكان أساس هذا الاتجاه طويل الأجل هو نمط التدفقات الواردة من البلدان المانحة في فترة الثمانينات، ولكن هذا قد يتعرض للتغير في الوقت الحاضر. وفي إطار هذا النمط زادت المساعدة الانمائية الرسمية من البلدان الأعضاء في لجنة المساعدة الانمائية في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي بمعدل ٢,٤ في المائة في السنة في المتوسط في حين تقلصت المساعدة الاقتصادية التيسيرية من جانب البلدان العربية المانحة، يليها انخفاض في التدفقات من الاقتصادات المخططة مركزيا السابقة أيضا. وتعتبر قدرة الفئتين الأخيرتين على تقديم المساعدة الانمائية الرسمية محدودة للغاية في الوقت الحاضر. ويتوقع أن تظل المعونة المقدمة من الجهات العربية المانحة كبيرة ولكنها ستتقلص أكثر من ذلك في حين لا تتوفر للاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية سوى قدرة محدودة على تقديم برامج معونة رئيسية في الوقت الحاضر.

٤٣ - ويتسم مستقبل نمو المعونة من البلدان الصناعية بالقتامة. إذ تتسم الحالة بنقص في الإمدادات وطلب متزايد على الأموال. وتكمن معوقات الإمدادات في المشاكل الخاصة بالميزانية في عدد من البلدان المانحة الرئيسية وإلى حد ما في تقلص التأييد لتقديم المعونة في البرلمانات الوطنية. ويأتي الطلب المتزايد على الأموال من التحديات الجديدة التي تستدعي تقديم مساعدات تسهيلية للبلدان منخفضة الدخل بما في ذلك توسيع الجهود لحماية البيئة. فضلا عن ذلك برزت طلبات جديدة متعددة للموارد التسهيلية.

٤٤ - وبالرغم من هذا الطلب المتزايد على المساعدة الانمائية الرسمية، فإن كثيرا من الجهات المانحة الثنائية قد قلصت من برامجها للمعونة استجابة لضغوط الميزانية. وقد تسبب ذلك في إحداث نقص إضافي في تدفقات المساعدة الانمائية الرسمية عن الرقم المستهدف وهو ٠,٧ في المائة من الناتج القومي الاجمالي والذي أيده مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية. وفي ظل الاتجاهات الحالية لا تظهر إمكانية فعلية لتحقيق ذلك الهدف في فترة معقولة.

٤٥ - أشار عدد من الحكومات إلى زيادة الموارد المتاحة ضمن المساعدة الانمائية الرسمية للأنشطة المتصلة بالتنمية المستدامة والبرامج البيئية. وتجدر الإشارة في هذا الصدد إلى قرار اتخذته الجماعة الأوروبية والدول الأعضاء فيها بتخصيص مبلغ ٣ بلايين وحدة من وحدات العملة الأوروبية للأنشطة المتعلقة بتنفيذ جدول أعمال القرن ٢١.

٤٦ - تعتبر التدفقات الخاصة حيوية للجهود الانمائية التي تبذلها البلدان متوسطة الدخل، وتتسم بأهمية متزايدة في عدد من البلدان منخفضة الدخل أيضا. وقد حدثت زيادة كبيرة في التدفقات الرأسمالية الخاصة إلى البلدان النامية في السنوات القليلة الماضية وبلغت ٣٧ بليون دولار في عام ١٩٩٢، وبذا أصبحت التدفقات الاستثمارية المباشرة الأجنبية إلى البلدان النامية تمثل ٧٥ في المائة زيادة عن مستوى عام ١٩٩٠. أما تدفقات الحافضات الخاصة، والتي كان متوسطها يقل عن ٦ بلايين دولار في السنة في الفترة ١٩٨٢-١٩٨٨ فتقدر بنحو ٣٤ بليون دولار في عام ١٩٩٢. ومن المفيد ملاحظة أن التدفقات الخاصة قد تحولت فيما يتعلق بتكوينها من تمويل الدين إلى تمويل المشاركة في الملكية وتحولت من موارد مصرفية إلى موارد

غير مصرفية في السنوات الأخيرة. وكانت الموارد غير المصرفية تمثل كل النمو الذي حدث مؤخرا في التدفقات المالية إلى البلدان النامية.

٤٧ - أفادت هذه التطورات البلدان المؤهلة للائتمان. إذ تلقى ١٠ بلدان تقريبا ما يزيد عن ٧٠ في المائة من التدفقات الاستثمارية المباشرة الأجنبية في عام ١٩٩١، وتركزت الزيادة في تدفقات الحافلات الخاصة بدرجة شديدة في بلدان قليلة في مناطق أمريكا اللاتينية وشرقي آسيا. ويجد العديد من البلدان منخفضة ومتوسطة الدخل أن فرصها في الحصول على التمويل الخارجي الخاص صارت محدودة.

رابعا - تخفيف الدين

٤٨ - لم تعد أزمة الدين التي بدأت منذ ما يزيد على عقد تقريبا، تمثل مشكلة للبنوك التجارية كما لم تعد مديونية البلدان النامية تمثل تهديدا مستمرا للنظام المصرفي الدولي. وقلت حدة المشكلة بالنسبة لكثير من الجهات المقترضة المتوسطة الدخل التي استفادت من عمليات إعادة هيكلة الديون وانخفاض معدلات الفائدة. وبالرغم من ذلك فإن هذه البلدان تظل معرضة للتطورات المعاكسة في بيئتها الاقتصادية الخارجية. كما لا تزال القدرة على الصمود أمام العوامل الخارجية مشكلة لكثير من البلدان منخفضة ومتوسطة الدخل. وأدت الصعوبات في الانتقال من اقتصاد مخطط مركزيا إلى اقتصاد سوقي إلى حدوث مشاكل مديونية كبيرة في الدول التي خلفت اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية السابق وبعض بلدان أوروبا الشرقية.

٤٩ - وفيما يتعلق بخفض الدين، تجدر الإشارة إلى عدد من التطورات الأخيرة، ولا سيما الاتفاق الموقع في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢ بين الأرجنتين ودانيتها من البنوك التجارية، والذي دعمته التزامات من البنك الدولي بإقراض ٧٥٠ مليون دولار ستساعد في تحقيق خفض الدين التجاري البالغ ١١ بليون دولار وهو ما يمثل ٣٧ في المائة من القيمة الأصلية للدين الأصلي والفائدة السابقة المستحقة للبنوك التجارية. وفي تطور مهم آخر توصلت الفلبين ودانيتها من البنوك التجارية إلى اتفاق في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢ بشأن المرحلة الثانية من الجزء الذي يتعلق بالبنوك التجارية في استراتيجيتها الشاملة لخفض الديون الخارجية. وتم التخلص من ٤,٤ بليون دولار أو تحويلها. ويتسم بذات الأهمية الاتفاق الذي وقعته البرازيل مع دانيتها من البنوك التجارية. ففي آذار/مارس ١٩٩٣ قرر دائنون يمثلون ٩٧ في المائة من حجم الدين البرازيلي المستحق للبنوك التجارية الاشتراك في برنامجها لإعادة هيكلة الدين.

٥٠ - وفي هذا الصدد فإن من المهم ملاحظة أن استراتيجية البنك الدولي في التعامل مع البلدان التي عليها متأخرات قد نفذت بشكل ناجح في حالة بيرو. فقد وقعت ثلاثة قروض للتكيف بلغ مجملها ١,١٥ بليون دولار في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢. وتم صرف ٩٠٠ مليون دولار في آذار/مارس ١٩٩٣ في إطار هذه القروض بعد أن سددت الحكومة متأخراتها للبنك الدولي. واستأنف البنك الدولي حاليا علاقته الإقراضية العادية مع بيرو.

٥١ - وأحرز تقدم كبير أيضا تحت إشراف نادي باريس فيما يتعلق بعدد من البلدان منخفضة الدخل شمل إبرام اتفاقات تضمنت شروط تورنتو المعززة.

٥٢ - ارتفع بشكل حاد عدد العمليات ضمن مرفق خفض الديون الذي تديره المؤسسة الانمائية الدولية. وتم تمويلها على نحو مشترك مع عدد من المانحين الثنائيين. واستكملت أربع عمليات بلغ مجملها ٣٥ مليون دولار تقريبا مع أوغندا وغيانا وموزامبيق والنيجر بتكلفة متوسطة بلغت ١٢ سنتا لكل دولار من الدين. واستهلكت العمليات ٨٩ في المائة من الدين التجاري لهذه البلدان.

٥٣ - استخدم جزء من تدفقات المؤسسة الانمائية الدولية ضمن برنامج "البعد الخامس" لتقديم ائتمانات تكميلية للتكيف للبلدان التي تقترض حاليا من المؤسسة الانمائية الدولية والمدينة للبنك الدولي. وساعدت الائتمانات التكميلية من المؤسسة الانمائية الدولية، من خلال الاعتمادات السنوية (بنسبة مدفوعات الفائدة المستحقة للبنك الدولي) في التخفيف من عبء خدمة الدين للبلدان المؤهلة للاقتراض من المؤسسة الانمائية الدولية فقط والتي تنفذ برامج للتكيف. وقد تم تخصيص ٤٠٠ مليون وحدة من حقوق السحب الخاصة فيما بين السنة المالية ١٩٨٩ والسنة المالية ١٩٩٢ لهذا الغرض. وقد تمت الموافقة على ائتمانات تكميلية للسنة المالية الحالية من المؤسسة الانمائية الدولية بلغ مجملها ١٢١ مليون وحدة من حقوق السحب الخاصة أو ٧٠ في المائة من مدفوعات الفائدة المستحقة للبنك الدولي من البلدان المستفيدة. وبالإضافة إلى ذلك يقدم عدد من المانحين الثنائيين تمويلا مماثلا لدعم برنامج البعد الخامس.

خامسا - النتائج والتوصيات

٥٤ - طرأ عدد من التطورات الإيجابية الفردية فيما يتعلق بتمويل جدول أعمال القرن ٢١. وتتضمن ما يلي:

(أ) على الرغم من الافتقار إلى توافق للآراء بشأن "زيادة الأرض" فإن تغذية المؤسسة الانمائية الدولية أمر أساسي وسوف تتيح لهذه المؤسسة متابعة أهداف جدول أعمال القرن ٢١؛

(ب) عملية إعادة تشكيل وتغذية مرفق البيئة العالمية جارية، ويؤمل أن تستكمل على نحو مرض بحلول نهاية السنة. وسوف تقدم خلاصة مستكملة بعد اجتماع بيجين المقبل إلى اللجنة المعنية بالبيئة المستدامة؛

(ج) يعمل البنك الدولي والمصارف الاقليمية على تكثيف أنشطته في مجال البيئة المستدامة؛

(د) تم إبرام اتفاقات إيجابية لتخفيف عبء الديون في حالات قليلة؛

(هـ) أعلن عدد من الجهات المانحة الثنائية زيادات في التمويل المتاح للأنشطة البيئية؛

(و) يشكل الالتزام بتقديم ٣ بلايين وحدة نقدية أوروبية لأنشطة تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ خطوة مواتية.

٥٥ - غير أن الاستجابة العامة للملاحظة حتي الآن إزاء توصيات مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية فيما يتعلق بالتمويل غير مشجعة، ذلك لأن:

(أ) كثيرا من الجهات المانحة الثنائية خفضت برامج المعونة تحت الضغوط المتعلقة بالميزانية، مما سبب نقصا آخر فيما يتعلق بالنسبة المستهدفة لتدفقات المساعدة الانمائية الرسمية البالغة ٠,٧ في المائة من الناتج القومي الإجمالي. وهذا يثير تساؤلات فيما يتعلق بالمبالغ الإضافية المتاحة للبرامج البيئية. وينبغي تغيير هذا الاتجاه في أقرب وقت ممكن؛

(ب) ما زالت بلدان كثيرة منخفضة الدخل ومنخفضة - متوسطة الدخل تعاني من عبء لا يحتمل من الديون ويتطلب ذلك اتخاذ تدابير إضافية لتخفيف عبء الديون. وتحتاج البلدان ذات الدخل المنخفض بصفة خاصة إلى الإفادة بدرجة متزايدة من شروط تورونتو المعززة؛

(ج) ينبغي تحقيق مزيد من التقدم لزيادة فعالية استخدام الأموال وتعبئة الموارد المالية المحلية؛

(د) في حين أن عددا من المانحين التزموا بتقديم موارد لمبادرة برنامج الأمم المتحدة الانمائي للتنمية المستدامة (قدرة القرن ٢١)، فإن مجموع الأموال المتاحة ما زال دون الاحتياجات؛

(هـ) يوكل إلى وكالات منظومة الأمم المتحدة مزيد من الولايات ولكن الموارد المتاحة لها راكدة، وميزانياتها مقيدة بقاعدة النمو الصفر مما يزيد من صعوبة أدائها.

٥٦ - للجنة المعنية بالتنمية المستدامة عدد من المهام منها استعراض ورصد المعلومات التي يتعين على الحكومات أن تقدمها فضلا عن المنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية فيما يتعلق بتنفيذ جدول أعمال القرن ٢١، وتوفير التمويل لهذا الغرض، إلى جانب إحراز تقدم نحو تحقيق النسبة المستهدفة البالغة ٠,٧ في المائة من الناتج القومي الإجمالي للبلدان المتقدمة النمو لأغراض المساعدة الانمائية الرسمية. وعليه، فإن لطرائق توفير المعلومات للجنة والشكل الذي ينبغي أن توفر به المعلومات أهمية حاسمة للوفاء بهذه المهام.

٥٧ - وربما ترغب اللجنة في أن تنظر في هذه القضية لتحديد طرائق وشكل التواصل بين الكيانات المذكورة أعلاه. وكأساس للمناقشة، يقترح أن تشتمل العناصر الرئيسية للتواصل على المساعدة الانمائية الرسمية كنسبة مئوية من الناتج القومي الإجمالي، وتخفيف عبء الديون، وأولويات المعونة، والأنشطة الرئيسية المتصلة بالتنمية المستدامة، والدعم المحدد للاتفاقيات البيئية. (الإضافة إلى هذا التقرير التي تعرض المعلومات المقدمة من الحكومات مرتبة على هذا الأساس).

٥٨ - إن نظم البيانات المستخدمة في جمع المعلومات بشأن تدفق الأموال تصنف هذا التدفق بطريقة تجعل من الصعب ربطها بالهيكل البرنامجي لجدول أعمال القرن ٢١. وتستطيع اللجنة أن تنظر في إمكانية دعوة البلدان التي تقدم التمويل، والمنظمات التنسيقية التي تجمع المعلومات (مثل لجنة المساعدة الانمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي) إلى إعادة تصميم مخططاتها التصنيفية بما يتيح تقييم تدفق التمويل الانمائي بالنسبة للمجاميع المحددة بجدول أعمال القرن ٢١.

٥٩ - تجرى في كثير من الأحيان المناقشات حول كفاية تدفق التمويل الانمائي دون الإشارة إلى أي تقييم للاحتياجات. على أن إجراء تقييم على مستوى الاقتصاد الكلي الشامل (مثلا فيما يتعلق بالنسبة المستهدفة البالغة ٠,٧ في المائة) أمر مفيد لأغراض الرصد؛ ولكن إذا أريد التأثير على العمليات، حيث تقدم التزامات محددة، فمن الضروري إجراء هذه العملية على مستوى أكثر تفصيلا. ويتم الإعداد لهذا النوع من التقييمات على المستوى القطري لاجتماعات المائدة المستديرة، واجتماعات مجموعات المعونة. أما التقييمات العالمية أو الإقليمية في مختلف البلدان، التي تجرى حول مسائل محددة (مثلا المياه العذبة أو الغابات) والتي تقدر مدى توافر التمويل بالنسبة للأهداف. وتقوم المنظمات التمويلية أساسا بإعدادها في بعض الحالات. والآليات المالية المرتبطة ببعض الاتفاقيات العالمية موجهة نحو معالجة القضايا، وتتسم بطابع عالمي، كما تنطوي على عملية أعم تكفل إشراك البلدان المتلقية في الحوار الدائر بشأنها.

٦٠ - وربما ترغب اللجنة المعنية بالتنمية المستدامة في أن تنظر في إنشاء آليات ملائمة للقيام بتقييمات متفق عليها عن مدى التوافر، والاحتياجات، ومسائل السياسات ذات الصلة بالنسبة للاحتياجات المالية لمختلف أجزاء جدول أعمال القرن ٢١. وهذه التقييمات المتفق عليها على مستوى القضايا يمكن أن توجه المناقشات الأخرى التي تقوم بها اللجنة وتشكل أساسا ملائما ومشاركا لكي تتخذ منظمات التمويل الثنائية والمتعددة الأطراف مزيدا من الإجراءات. ومن شأن هذه التقييمات أيضا أن توفر أساسا للمناقشة فيما يتعلق بتغذية المرافق المحددة، وتحديد الأولويات بالنسبة لبرامج المعونة، ورصد المسائل المالية من جانب اللجنة المعنية بالتنمية المستدامة. وسوف يستمر الإعلان عن تبرعات والتزامات محددة في المناقشات التي تجرى بين منظمات التمويل والجهات المتلقية الفردية.

٦١ - ومن الإمكانات التي ربما تود اللجنة أن تنظر فيها ما يتمثل في إنشاء سلسلة من الأفرقة المخصصة التي تتوجه أعمالها نحو مجاميع جدول أعمال القرن ٢١ التي ووفق عليها في إطار برنامج العمل.

ويمكن لكل فريق أن يتألف من خبراء فنيين تعينهم جزئياً البلدان ثم تشارك في تعيينهم المؤسسات المالية الدولية والوكالات المتخصصة المعنية. وينبغي أن تكون الأفرقة محدودة العدد وفنية الاتجاه. وسيكون هدفها إعداد تقرير (على نحو منفصل بالنسبة لكل من المجاميع المذكورة التي تم فيها جمع جدول أعمال القرن ٢١ لأغراض برنامج العمل) عن الاحتياجات، وكفاية التدفقات والآليات القائمة، ومسائل السياسات ذات الصلة. وينبغي أن يفهم بالطبع أن عملية تأمين الالتزامات لأنشطة جدول أعمال القرن ٢١ ستواصل طريقها المرسوم حتى مع استمرار أعمال الأفرقة المخصصة.

* * *

الحواشي

(١) تقرير مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، ريو دي جانيرو، ٣ - ١٤ حزيران/يونيه ١٩٩٢، المجلد الأول، القرارات التي اعتمدها المؤتمر (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.93.I.8)، القرار ١، المرفق الثاني.

(٢) المعلومات المقدمة في هذا الفرع مستخلصة من تقرير وافق عليه المديرون التنفيذيون للبنك الدولي وعنوانه: "إضافات إلى موارد المؤسسة الانمائية الدولية: التغذية العاشرة".

(٣) المعلومات المقدمة في هذا الفرع مستخلصة من الوثائق التي أعدها مرفق البيئة العالمية لاجتماع المشاركين المعقود في بيجين، الصين، في أيار/مايو ١٩٩٣. وعنوان إحدى الوثائق: "اتخاذ القرارات في إعادة تشكيل مرفق البيئة العالمية" (GEF/PA.93/1)؛ أما موضوع وثيقة أخرى، وهي ورقة عن تغذية مرفق البيئة العالمية، فيتناول احتياجات التمويل لمرفق البيئة العالمية الثاني (GES/RE.93/1).

(٤) المعلومات المقدمة في هذا الفرع مستخلصة من معلومات مقدمة من حكومات، ومن "دراسة الحالة الاقتصادية في العالم، ١٩٩٣" (منشورات الأمم المتحدة، قيد الصدور)، وتقرير عام ١٩٩٣ لرئيس البنك الدولي المقدم إلى لجنة التنمية.

— — — — —